ex

المجلس التنفيذي **منظمة الأمم المتحدة**
للتربية والعلم والثقافة

162 EX/10
١٦٢م ت/١٠
باريس، ٢٠ يوليو/تموز ٢٠٠١
الأصل: انجليزي

الدورة الثانية والستون بعد المائة

البند ٣,٣,٢ من جدول الأعمال المؤقت

اقتراح إنشاء مركز إقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة تحت رعاية اليونسكو

الملخص

أرسل الوفد الدائم لجمهورية مصر العربية لدى اليونسكو إلى رئيسة المجلس التنفيذي خطاباً في يوليو/تموز ٢٠٠١، يطلب فيه، بالنيابة عن حكومة مصر، إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثانية والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

ويأتي هذا الطلب بعد سلسلة طويلة من المشاورات التي بدأت في الاجتماع الإقليمي الثامن للجان الوطنية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد – IHP) في الدول العربية (بيروت، لبنان، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩) الذي أصدرت فيه توصية بإنشاء مركز إقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة تحت رعاية اليونسكو. وفي وقت لاحق أوصى المجلس الدولي الحكومي لبهد، في دورته الرابعة عشرة (يونيو/حزيران ٢٠٠٠)، المجلس التنفيذي والمؤتمر العام بإنشاء مركز إقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة يكون مقره مصر وتحت رعاية اليونسكو (القرار رقم ٤/١٤).

وتشتمل هذه الوثيقة على تقرير المدير العام المستند إلى نتائج بعثة التقييم التي قامت بها الأمانة، مع مشروع الاتفاق الذي وضع من خلال المحادثات بين الطرفين، بالإضافة إلى الاقتراح المصري.

القرار المطلوب: الفقرة ٢٢.

المقدمة

١ – اقترحت جمهورية مصر العربية إنشاء مركز إقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في مصر تحت رعاية اليونسكو. وتعرض هذه الوثيقة بإيجاز خلفية الاقتراح وطبيعته والنتائج المتوقعة من إنشاء هذا المركز، ولا سيما فيما يتعلق بالفوائد التي سيعود بها على بلدان المنطقة، وأهميته بالنسبة لبرامج اليونسكو. ووفقاً للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر العام في دورته الحادية والعشرين (القرار ٢١م/٤٠)، فقد يُطلب من المجلس التنفيذي إبداء آرائه واتخاذ قرار بهذا الشأن لكي يتسنى الاستمرار في عملية إنشاء المركز برعاية اليونسكو.

٢ – قرر المجلس التنفيذي في دورته الستين بعد المائة أن الأولوية الأساسية لقطاع العلوم الطبيعية في الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٣ ستكون موارد المياه ودعم النظم الإيكولوجية، وذلك لضمان الأمن المائي في القرن الحادي والعشرين. ففي العديد من البلدان، تعتبر ندرة المياه أو عدم المساواة في فرص الانتفاع بالمياه، هي الأساس في التخلف الإنمائي والفقر. كما يؤدي النمو السكاني إلى انخفاض حصة الفرد من المياه العذبة. ويزيد من سوء الوضع تدهور نوعية المياه ونشوب النزاعات بين مستخدمي موارد المياه المشتركة. وقد أكد المجلس هذه التوجيهات في دورته الحادية والستين بعد المائة حيث أوصى، بالإضافة إلى ذلك، توصية واضحة بأنه ينبغي أن تركز الوثيقة ٣١م/٤ بشكل خاص على إدارة الموارد المائية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

٣ – وعلاوة على ذلك، فإن الخطة المقترحة للمرحلة السادسة للبرنامج الهيدرولوجي الدولي للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (بهد–٦)، والتي ستعرض على المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين للموافقة، تشتمل على خمسة موضوعات رئيسية مقسمة إلى ٢١ محوراً. وتدخل القضايا المتعلقة بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة في نطاق معظم هذه الموضوعات الرئيسية الخمسة، ولكن الموضوع ٣ *"هيدرولوجيا الموئل البري"* يتضمن محوراً خاصاً بشأن الأراضي الجافة حيث الإدارة المستدامة للموارد المائية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة هدفاً رئيسياً.

٤ – وفي اجتماع خبراء نظمته مؤخراً أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي (باريس، ٢١–٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠١) حدد المشاركون ٤٥ نشاطاً في المناطق القاحلة وشبه القاحلة تدخل في إطار الموضوعات الخمسة لخطة بهد–٦ المعتمدة. ويؤكد هذا ملاءمة القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين بعد المائة.

الخلفية

٥ – وإن عمل اليونسكو الرائد على خدمة الدول الأعضاء من خلال الاهتمام بالعلوم والتعليم والتدريب في مجال المياه العذبة، يمثل التزاماً طويل الأجل. فبعد أن كانت المنظمة شريكاً يضطلع بدور الأمانة التابعة للمجلس المنسق للأنشطة المشتركة بين الوكالات والمنفذة في إطار العقد الدولي للهيدرولوجيا في الفترة ١٩٦٥–١٩٧٤، أصبحت اليونسكو منذ ١٩٧٥ توفر خدمات الأمانة للهيئة التي خلفت المجلس المنسق والمتمثلة في البرنامج الهيدرولوجي الدولي.

٦ – في السنوات الأخيرة، حظيت القضايا المتعلقة بالمياه العذبة باهتمام متزايد في إطار جداول الأعمال السياسية على الصعيد الدولي. وتنفيذاً لأحد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، يجري منذ سنة ١٩٩٤ الاحتفال باليوم العالمي للمياه في ٢٢ مارس/آذار من كل عام. وفي القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً برقم ١٩٦/٥٥ وأعلنت فيه الاحتفال بسنة ٢٠٠٣ على أنها السنة الدولية للمياه العذبة، أكدت الجمعية من جديد على الأهمية المتزايدة للمياه.

٧ – وقد أشار المدير العام، في الخطاب الختامي الذي أدلى به في اليوم الأخير لهذا المنتدى (في اليوم العالمي للمياه، ٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٠)، إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرّت في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، بأن "ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات الدولية على تيسير التقدير المتكامل لموارد المياه". وقد اتفقت منظومة الأمم المتحدة برمتها على ضرورة تنفيذ مشروع يتيح التقييم المتكامل لموارد المياه العذبة، ويؤدي إلى إصدار تقريرٍ عن تنمية المياه في العالم كل عامين. كما أعلن المدير العام عن اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين البدء قريباً في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتقييم العالمي للمياه الذي سيتخذ من اليونسكو مقراً لأمانته، وذلك إثر المشاورات المكثفة التي جرت مع شركاء اليونسكو في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٨ – وخلال الشهور المنصرمة مذاك، حظيت هذه المبادرة التي تزعمتها اليونسكو بتأييد رسمي من قبل ٢٣ وكالة، من بينها اللجنة الفرعية المعنية بموارد المياه والتابعة للجنة التنسيق الإدارية. وبالتالي، يوجد الآن برنامج على نطاق منظومة الأمم المتحدة يشكل التعليم ونشر المعرفة وبناء القدرات عنصراً هاماً من عناصره.

٩ – وعلى حين أن هناك أكثر من عشرين برنامجاً ووكالة من البرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمعنية جزئياً بالمياه أو التي لديها التزام متصل بالمياه بشكل أو بآخر، فإن البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو يعتبر البرنامج الوحيد في إطار منظومة الأمم المتحدة المتخصص في مجالي العلوم المتعلقة بالمياه وتعليمها. وتقر اللجنة الفرعية المعنية بموارد المياه والتابعة للجنة التنسيق الإدارية بالدور الرائد الذي تضطلع به اليونسكو في هذين المجالين. كما تم التأكيد على أهمية التعليم في المجالات ذات الصلة بالبيئة وذلك في الفقرة ٣٣ من جدول الأعمال – إطار العمل في مجال العلوم الذي اعتمده المؤتمر العالمي للعلوم في بودابست في يونيو/حزيران عام ١٩٩٩.

١٠– وقد أصدر الاجتماع الإقليمي الثامن للجان الوطنية لبهد في المنطقة العربية توصية تدعو إلى إنشاء مركز إقليمي لدراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

١١– وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٠، أعلم وفد جمهورية مصر العربية الدورة الرابعة عشرة للمجلس الحكومي الدولي لبهد بفحوى توصيات الاجتماع الإقليمي الثامن واقترح إنشاء مركز إقليمي في مصر. وبعد دراسة الأمر، اعتمد المجلس القرار رقم ٤/١٤ (الملحق ١) الذي أوصى فيه المجلس التنفيذي والمؤتمر العام بأن يوضع المركز تحت رعاية اليونسكو. كما أنه دعا الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والجهات المانحة والقطاع الخاص إلى دعم المركز.

١٢- وتنفيذاً للتدابير التي دعي إلى اتخاذها في القرار المذكور، أوفدت إلى مصر في يوليو/تموز ٢٠٠١ بعثة لليونسكو أبرمت مشروع اتفاقية بين الطرفين (الملحق ٢). وفيما يلي أهم النتائج:

(أ) كان الاتصال بالسلطات والمؤسسات المصرية العليا متيسراً إلى حد بعيد، بما في ذلك عقد اجتماعات مع وزير الموارد المائية والري ومدير المركز الوطني للتدريب المجهز تجهيزاً حسناً في مدينة السادس من أكتوبر، ومراكز البحوث في منطقة القناطر في الدلتا، وعقد لقاءات مع غيرها من السلطات والمؤسسات الأكاديمية المعنية. وفي كافة الأحوال كان هناك دعم واضح لإنشاء مركز إقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

(ب) وقد تجلى التزام الحكومة المصرية بهذا المجال في عدة أنشطة جرى تنفيذها فعلاً وتعد دعماً جيداً لمرحلة بدء عمل المركز. فقد اضطلعت الحكومة بما يلي:

(١) أنشأت دورة تدريبية سنوية إقليمية في إطار بهد، وهي مستمرة منذ عام ١٩٨٠؛

(٢) استضافت منذ عام ١٩٩٦ أمانة تنسيق الشبكة الإقليمية لليونسكو في مجال حماية المياه الجوفية؛

(٣) وضعت خلال السنوات الأربع الماضية دورة تدريب إقليمية بشأن هيدرولوجيا الرواسب الغرينية في بلدان حوض النيل، وذلك بالتنسيق الوثيق مع المعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية (IHE) في هولندا والبرنامج الهيدرولوجي الدولي. وقد طوِّرت هذه الدورة الآن إلى شبكة إقليمية تضم بلدان حوض النيل العشرة بالمشاركة مع المعهد المذكور وبتنسيق وثيق مع بهد؛

(٤) استضافت منذ عام ١٩٩٩ كامل هيئة تنسق مشروع FRIEND/Nile (وهو مشروع يضطلع به بهد بمشاركة ثمانية بلدان من حوض النيل). وقد استلم هذا المشروع مؤخراً أموالاً وودائع مقدمة من إقليم فلاندر (٠٠٠ ٩٠٠ دولار أمريكي)؛

(٥) وقد تعهد اجتماع المانحين الخاص بمبادرة حوض النيل الذي انعقد مؤخراً بتخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار لمصر للاضطلاع بأنشطة بناء القدرات والتدريب بالإنابة عن دول حوض النيل.

(جـ) وقد أفضت المناقشات مع الحكومة المصرية إلى وضع جدول أعمال يبين كيفية وتوقيت إنشاء مركز إقليمي تحت رعاية اليونسكو تمهيداً لعرض المشروع على المؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية والثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، علماً بأنه يتوقع افتتاح المركز رسمياً في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢.

١٣- وقد قدمت حكومة جمهورية مصر العربية إلى اليونسكو رسمياً اقتراحاً مفصلاً (الملحق ٣) بشأن إنشاء المركز الإقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة تحت رعاية اليونسكو، وعلى وجه التحديد في إطار الفئة المحددة في الوثيقة ٢١م/٣٦، القسم باء (٣) "المراكز الدولية والإقليمية التي تنشئها دولة ما باشتراك اليونسكو والتي تستفيد من معونة هذه المنظمة".

ملاحظات عن جدوى المركز المقترح

١٤- لمحة عامة عن الاقتراح: سعى مقدمو الاقتراح إلى النظر بالتفصيل في الشروط المحددة في الوثيقة ٢١م/٣٦: المبادئ والتوجيهات لإنشاء مراكز دولية وإقليمية تحت رعاية اليونسكو. وفيما يلي عدد من أبرز الجوانب:

(أ) الأهداف والمهام: وهي تؤكد السعي إلى تحقيق إدارة مستديمة ومتكاملة للمياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة عن طريق اتباع السياسات والممارسات الملائمة، والتعاون العلمي على الصعيد الإقليمي، وبناء القدرات والتوعية على جميع المستويات، ونقل المعارف والمعلومات. وقد أشير على وجه التحديد إلى الترابط مع شبكة اليونسكو/بهد.

(ب) البنية والوضع القانوني: يُعرّف المركز على أنه "كيان تنسيقي واستشاري يستخدم قدرات الجامعات ومراكز البحوث وسائر المنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل تنفيذ أنشطته" وتضم بنيته ما يلي:

(١) مجلس الإدارة: هيئة تتألف من ممثلين عن البلد المضيف واليونسكو والبلدان المشاركة من المنطقة والمنظمات الدولية. ويتم إنشاء المجلس وتحديد مهامه وفقا للمبادئ التوجيهية المبينة في الوثيقة ٢١م/٣٦. ويرأسه وزير الموارد المائية والري، وهو ما يؤكد ارتفاع مستوى الالتزام من جانب الحكومة.

(٢) الأمانة: هيئة مكلفة بتنفيذ أنشطة المركز تحت سلطة مدير يعينه رئيس مجلس الإدارة بالاتفاق مع المدير العام لليونسكو.

(٣) سيتمتع المركز، على أرض جمهورية مصر العربية، بالشخصية المعنوية والقانونية اللازمتين لممارسة مهامه.

(جـ) المسائل المالية: ستتحمل حكومة جمهورية مصر العربية تكاليف مرافق المركز، بما في ذلك تكاليف المعدات واللوازم والاتصالات وموظفي الأمانة، وتكاليف الأمانة، وتكاليف تنظيم دورات المجلس، وما إلى ذلك. وأما فيما يتعلق بتكاليف البحوث والتدريب والمطبوعات، فإن جمهورية مصر العربية أكدت على أنها لن تتطلب دعماً مالياً من اليونسكو. بيد أنها قد تحتاج إلى دعم اليونسكو لتأمين موارد إضافية من الدول الأعضاء في اليونسكو والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

(د) مجالات التعاون مع اليونسكو: يشير الاقتراح إلى أنواع المساعدة المطلوبة وهي:

(١) تقديم الدعم لتنفيذ الأنشطة الإقليمية ذات الصلة الواردة في الوثيقة م/٥،

(٢) تيسير الترابط مع المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء المعنية في اليونسكو.

(هـ) مشاركة الدول الأخرى: توجد حاليا برامج يجري العمل على تنفيذها بمشاركة كاملة من دول ومنظمات المنطقة وكثير غيرها، وهو ما سيسهم في توسيع نطاق التعاون مع المركز. وتشتمل هذه البرامج على ما يلي: الدورة السنوية الدولية لبهد عن الهيدرولوجيا التي تقوم اللجنة الوطنية لبهد في مصر بتنظيمها منذ عام ١٩٨٠؛ الأنشطة التدريبية والدراسية في مجال هيدرولوجيا الرواسب الغرينية التي يقدمها المعهد المصري للبحوث الهيدرولوجية بالتعاون مع المعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية (IHE)؛ أنشطة تدريب وبحوث بشأن المياه الجوفية يضطلع بتنسيقها معهد البحوث الخاصة بالمياه الجوفية في إطار الشبكة الإقليمية المشتركة بين اليونسكو وأليكسو وأكساد (المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة) لحماية المياه الجوفية؛ وأنشطة بحوث وتدريب خاصة بمشروع FRIEND/Nile يضطلع بتنسيقها المركز المصري لبحوث الموارد المائية.

١٥- العلاقة بين أنشطة المركز وأهداف اليونسكو وبرامجها:

(أ) إن الدور الطليعي الذي تؤديه اليونسكو في تعزيز العلوم والتعليم والتدريب في مجال المياه العذبة لصالح الدول الأعضاء يمثل التزاماً طويل الأجل. فقد وفرت اليونسكو منذ عام ١٩٧٥ أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد) الذي يعتبر البرنامج العلمي والتربوي الوحيد في مجال المياه في منظومة الأمم المتحدة.

(ب) اعتمد المجلس التنفيذي في دورته الستين بعد المائة ثلاثة محاور رئيسية في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. ويتصل أحد هذه المحاور بصورة خاصة بالاقتراح المصري، وهو على وجه التحديد تعزيز المشاركة في مجتمع المعرفة من خلال بناء القدرات وتقاسم المعارف. وتنص الأهداف الاستراتيجية المعتمدة في مجال العلوم على "تحسين الأمن البشري عن طريق إدارة البيئة والتغيرات الاجتماعية على نحو أفضل"، وتؤكد على أهمية "النهوض بالقدرات العلمية والتقنية والبشرية". وعلاوة على ذلك، أيد المجلس اعتبار الأنشطة المتعلقة "بالموارد المائية ونظمها الإيكولوجية"، كأولوية رئيسية لبرنامج العلوم الطبيعية في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وهي أنشطة تستهدف، ضمن أمور أخرى، تعزيز اتخاذ قرارات سياسية سليمة علمياً من أجل استخدام المياه العذبة والنظم الإيكولوجية الداعمة لها، على نحو يكفل استدامتها. بالإضافة إلى ذلك، أكد المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين بعد المائة ضرورة إيلاء اهتمام خاص بإدارة الموارد المائية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

(جـ) وكما ذُكر في الفقرتين ٣ و٤، فإن مشروع الوثيقتين ٣١م/٤ و٣١م/٥ ومشروع خطة بهد - ٦ (٢٠٠٢-٢٠٠٧) يشتملان على أنشطة تتعلق تحديداً بقضايا المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

إن إنشاء مركز إقليمي في جمهورية مصر العربية يركز على قضايا المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة يفي بالأهداف المحددة لليونسكو وببرامجها المزمع تنفيذها في مجال المياه العذبة خلال فترة العامين المقبلة وفي الأجل المتوسط.

١٦- الأثر الإقليمي أو الدولي للمركز:

(أ) التغطية: المركز على استعداد، من الناحية الجغرافية، لتقديم الخدمات إلى البلدان العربية والافريقية التي تشترك في نفس الشواغل في مجال إدارة المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وترغب في الإسهام في المركز وفي الاستفادة منه. والواقع أن وزارة الموارد المائية والري قد قامت فعلا بتقديم مثل هذه الخدمات من خلال البرامج الخاصة والعادية التي تنفذها اللجنة الوطنية لبهد في مصر ومراكز البحوث التابعة للمركز الوطني لبحوث المياه. وبناء على هذا سيبدأ المركز الإقليمي عمله بتعزيز هذه البرامج وتنسيقها بالإضافة إلى خطة عمل مُحكمة.

(ب) الأثر المحتمل على المنطقة: يتسبب تزايد السكان ونقص الموارد في مشكلات حادة في كثير من بلدان المنطقة. ولا يوجد في الوقت الحاضر أي منظمة علمية تدريبية إقليمية تعنى بقضايا إدارة المياه في المناطق القحلة وتأخذ في الاعتبار الخصوصية المناخية والخصوصيات الأخرى للمنطقة. ومن ثم كانت أهمية الأثر المحتمل للمركز في التعاون الدولي في المجالين العلمي والتقني في المنطقة.

(جـ) التعاون التقني: إن التعاون التقني مع مراكز أخرى مقترحة ترعاها اليونسكو، مثل المعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية (IHE)، والمركزين الإقليميين للمياه الذي سيجري إنشاؤهما في المستقبل في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في إيران وشيلي، يمكن أن يجلب إلى المنطقة معارف صالحة للتطبيق. ويمكن ربط الوكالات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية العلمية بالمركز من خلال اليونسكو. والواقع أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) حضرت فعلا جانبا من النقاش الذي أجري مع الحكومة المصرية وأعربت عن دعمها للمركز.

١٧- النتائج المتوقعة من مساهمة المنظمة:

(أ) دور المركز في تنفيذ برنامج المنظمة: إن هذا المركز كما ورد في الفقرتين ٣ و١٥ من هذه الوثيقة، يتلاءم تماما مع أهداف اليونسكو بشكل عام وبرنامج المياه العذبة على وجه التحديد. ويمكن أن يكون المركز وسيلة فعالة لتنفيذ عدد من الأنشطة المتعلقة بالمياه في خطة بهد – ٦، لا سيما في المناطق المناخية القاحلة وشبه القاحلة، مع إمكانية تطبيقها في البلدان النامية. وإن الخبرة التقنية والعلمية المتوافرة حاليا لدى جمهورية مصر العربية في هذا الميدان، حسبما قيمتها بعثة اليونسكو في يوليو/تموز ٢٠٠١، والالتزام الذي أبدته الحكومة، يوفران قاعدة متينة لإنشاء مركز في مصر، ولتوقع نجاح المركز في إنجاز الأنشطة التي يُعهد إليه بتنفيذها. وسيمثل هذا المركز تكملة لمراكز اليونسكو/بهد الإقليمية القائمة كمراكز المناطق المدارية الرطبة (مثل مركز المياه للمناطق المدارية الرطبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، في بنما؛ ومركز كوالالمبور لمنطقة جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادي) ومركز إدارة المياه في المناطق الحضرية الذي اقترحته إيران. كما يمكن للمركز أن يرتبط على صعيد الأمور التدريبية مع معهد التعليم في مجال المياه التابع لليونسكو والمعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية IHE الذي اقترحته هولندا.

(ب) الأثر المحتمل لإسهام اليونسكو في أنشطة المركز: يعتبر حضور اليونسكو عاملاً ضرورياً بالنسبة للمركز من ناحيتين:

(١) ينبغي لليونسكو أن تؤدي مهمتها الحافزة خلال مرحلة إنشاء المركز، وذلك بتقديم خبرتها التقنية والتنظيمية؛

(٢) يعتبر دور اليونسكو كجسر نحو البلدان الأخرى، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بقضايا تقاسم المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، أمراً ضرورياً لتأمين نجاح المركز. ومن المستبعد أن يكون بوسع أي منظمة دولية أخرى أن توفر الدعم اللازم لتحقيق أكبر قدر من الجدوى للمركز. ويتمثل هذا الدعم في برنامج عملي دولي للمياه العذبة له شبكة واسعة النطاق ومعايير وخبرة عملية في مجال إنشاء المراكز الإقليمية، فضلا عن النفوذ المعنوي والقدرة على جمع الأطراف المعنية، بما لذلك من أهمية على الصعيد الدولي. وبالمثل، ستحقق اليونسكو مكسباً واضحاً في المنطقة من حيث إبراز صورتها فيما يتعلق بإدارة المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

١٨- تقييم موجز للاقتراح المعروض:

(أ) يتضح من الفقرات السابقة أن إنشاء المركز يتمشى تماماً مع أهداف اليونسكو وبرامجها، وأن المركز سيسهم في تنفيذ برنامج اليونسكو الخاص بالمياه العذبة. وفي الوقت ذاته تعتبر رعاية اليونسكو للمركز أمراً ضرورياً لتعزيز مكانته الإقليمية ولتطويره.

(ب) يعدّ الدعم القوي الذي أبدته حكومة مصر لإنشاء المركز شرطاً لازماً مؤاتياً، شأنه شأن التزام الحكومة بتلبية احتياجات المركز من حيث التشغيل والموظفين.

(جـ) كانت مسألة إدارة المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة ذات أولوية خاصة في خطة عمل بهد – ٥ وأوصى بها المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين بعد المائة باعتبارها سمة خاصة للأولوية الأساسية لقطاع العلوم المتمثلة في "موارد المياه والنظم الإيكولوجية" حسبما جاء في الوثيقة ٣١م/٤. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد) عن تأييده لهذه المبادرة. وأُبدى الدعم الإقليمي في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الدولي الحكومي لبهد، وفي الاجتماع الإقليمي الثامن للجان الوطنية لبهد في البلدان العربية (لبنان، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩).

(د) تتمشى البنية المؤسسية المقترحة للمركز مع المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الوثيقة ٢١م/٣٦، لا سيما ما يتعلق منها بتشكيل ومهام مجلس الإدارة والأمانة. فطابع المركز كهيئة استشارية وتنسيقية سيمكّنه من استغلال الموارد العلمية والتقنية المتاحة في جمهورية مصر العربية وفي أماكن أخرى.

(هـ) إن البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو على ثقة من أنه سيكون بوسعه تكليف المركز بتنفيذ بعض أنشطة برنامجه لفترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣، محققا بذلك نتيجتين: دعم المركز في مرحلة انطلاقه وتمكينه من الإسهام في تنفيذ برنامج بهد لفترة العامين.

(و) المخاطر التي قد تواجهها اليونسكو في إنشاء المعهد ستكون ضئيلة، ويعزى ذلك أساساً إلى الدعم المصري القوي الذي يتلقاه المركز وكفاءة القدرات المتوافرة في البداية. وكما هو الحال بالنسبة للمراكز الإقليمية للمياه التي ترعاها اليونسكو (مثل مركز المياه للمناطق المدارية الرطبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومركز كوالالمبور)، سيحدد استعراض يجريه المؤتمر العام كل عامين ما إذا كان المركز يتطور بما يتفق مع أهداف اليونسكو، وما إذا كان الالتزام المصري والدعم الإقليمي يقدمان على النحو المقرر.

توضح النقاط المذكورة أعلاه أن المركز الإقليمي المقترح للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في مصر تحت رعاية اليونسكو ينطوي على إمكانيات متينة للبقاء، وأنه ينبغي للهيئتين الرئاسيتين لليونسكو أن توليا مزيداً من العناية لهذا الموضوع.

١٩– وفيما يتعلق بكافة الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية المتصلة بالمركز المقترح، وكيف أن مرفقا حكوميا قائما سيتم نقله لدعم المركز، فإن حكومة جمهورية مصر العربية قد قدمت إلى المجلس التنفيذي مشروع اتفاقية تتناول هذه القضايا. وقد جرى بلورة مشروع هذه الاتفاقية بشأن المركز الإقليمي المقترح للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة من خلال عملية تشاور بين السلطات المصرية وأمانة اليونسكو.

٢٠– يرحب المدير العام باقتراح إنشاء المركز الإقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وهو يقر بالمنافع الأكيدة التي ستعود على الدول الأعضاء واليونسكو وجمهورية مصر العربية، من جراء تحويل هذا المعهد المرموق إلى مركز إقليمي تحت رعاية اليونسكو. ويعترف بأن توثيق العلاقات بين اليونسكو وشركائها على هذا النحو من شأنه أن يمثل أسوة حسنة يقتدى بها في المستقبل. وهو يقر تماما بالفوائد التي ستعود على الدول الأعضاء من تنفيذ هذا الاقتراح.

٢١– يدعو المدير العام المجلس التنفيذي إلى دراسة الاقتراح والوثائق المرفقة به، من أجل وضع أسس شراكة تجديدية في ميدان التدريب والدراسات في مجال المياه، لخدمة مصالح الدول الأعضاء.

٢٢– وعلى ضوء التقرير الوارد أعلاه، قد يرغب المجلس التنفيذي في أن ينظر في القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **إذ يذكّر** بالفقرتين ٢٩ و٣٣ من جدول أعمال – إطار العمل في مجال العلوم الذي اعتمده المؤتمر العالمي للعلوم في بودابست في يوليو/تموز ١٩٩٩،

٢ – **ويحيط علماً** بالقرار ٤/١٤ الذي اعتمده المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد) في يونيو/حزيران ٢٠٠٠،

٣ – **وقد درس** الوثيقة ١٦٢م ت/١٠ التي تشتمل على تقرير المدير العام ومشروع الاتفاقية والاقتراح المقدم من السلطات المصرية،

٤ – **وإذ يرحب** باقتراح حكومة جمهورية مصر العربية، **ويعرب عن تقديره** لنتائج المناقشات التي جرت حتى الآن بين الأمانة والسلطات المصرية؛

٥ – **يوصي** المؤتمر العام بالموافقة على إنشاء المركز الإقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في القاهرة، مصر، تحت رعاية اليونسكو.

الملحق ١

القرار ١٤-٤

إنشاء مركز إقليمي لدراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة

إن المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو،

إذ يحيط علماً بنتائج التصور طويل الأجل للمياه والحياة البيئية ومداولات المنتدى العالمي الثاني للمياه التي حددت المناطق القاحلة وشبه القاحلة التي تواجه إجهاداً وندرة شديدين في مجال المياه في السنوات المقبلة،

وإذ يرى أن الإدارة المتكاملة لموارد المياه في المناطق القاحلة أمر ذو أولوية بالنسبة لبرامج بهد-٤ و ٥،

ويدرك ضرورة تعزيز النهوض بالقدرات البشرية لكي يمكن مواجهة الأزمة المائية المتوقعة في المناطق القاحلة بنجاح،

وإذ يحيط علماً مع التقدير باستعداد جمهورية مصر العربية لإنشاء وإبقاء مركز إقليمي لدراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في مصر، في مركز التدريب التابع لوزارة الموارد المائية والري،

وإذ يدرك أن لدى مركز التدريب المذكور كل المرافق المطلوبة للتدريب والإيواء،

ويدرك أيضاً الفوائد التي تعود على المهنيين العاملين في المناطق القاحلة، وخاصة في افريقيا والشرق الأوسط،

يوصي المجلس التنفيذي والمؤتمر العام لليونسكو بأن يوضع هذا المركز تحت رعاية اليونسكو، على أن يكون مفهوماً أن المركز سيتعاون على نحو وثيق مع المبادرات التعليمية الأخرى التي تتخذها اليونسكو فيما يتعلق بالمياه،

ويدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والجهات المانحة والقطاع الخاص إلى دعم هذه المبادرة والمركز المزمع إنشاؤه عن طريق الشراكات والمشروعات وإقامة الشبكات.

الملحق ٢

مشروع اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن إقامة وتشغيل المركز الإقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة (مصر)

نظراً لأن المؤتمر العام قد قرر في دورته الحادية والثلاثين أن المركز الإقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، والمشار إليه فيما بعد بـ "المركز"، سينشأ في جمهورية مصر العربية تحت رعاية اليونسكو؛

ونظراً لأن حكومة جمهورية مصر العربية قد ساهمت، وتبدي استعدادها لتقديم مزيد من المساهمة، في إقامة وتشغيل المركز في أرضها؛

وبالنظر إلى أن حكومة جمهورية مصر العربية قد اتخذت بالفعل عدداً من التدابير والخطوات الفعالة بغية توفير البنى التحتية والمرافق اللازمة للمركز،

ورغبة منهما في إبرام اتفاق بهدف ضمان إقامة وتشغيل المركز المذكور وتحديد الشروط التي تحكم الدعم الذي سيمنح له،

فإن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المشار إليها فيما بعد بـ "المنظمة" وحكومة جمهورية مصر العربية المشار إليها فيما بعد بـ "الحكومة"،

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى
الإنشاء

تلتزم الحكومة باتخاذ ما قد يلزم من تدابير لإنشاء المركز الإقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، المشار إليه فيما بعد بـ "المركز"، في مصر وفقاً لأحكام هذا الاتفاق.

المادة الثانية
المشاركة

١ – يكون المركز مؤسسة تتمتع بالاستقلال الذاتي وتوضع في خدمة الدول الأعضاء في المنظمة التي ترغب، بحكم قربها الجغرافي من المركز وطبيعة مشكلاتها المائية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، في التعاون مع المركز من خلال لجانها الوطنية الخاصة بالبرنامج الهيدرولوجي الدولي.

٢ – يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة التي ترغب في المشاركة في أنشطة المركز وفقاً لأحكام هذا الاتفاق أن ترسل إلى المدير العام للمنظمة إخطاراً بهذا المعنى وتحديداً للهيئة الوطنية المعنية بالمياه التي ستكون مختصة بتمثيل الدولة العضو. ويُعلم المدير العام المركز والدول الأعضاء المذكورة في الفقرة ١ من المادة الثانية أعلاه، بتسلم هذه الإخطارات.

المادة الثالثة
الأهداف والمهام

١ – أهداف المركز هي:

(أ) إنتاج وتقديم المعلومات العلمية التي تتعلق بالتدريب ودراسات المياه بشأن مشكلات الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في المنطقة، والتي تسمح بوضع سياسات سليمة تؤدي إلى إدارة مستدامة ومتكاملة لموارد المياه على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

(ب) تعزيز الدراسات الخاصة بمشكلات إدارة المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة عن طريق ترتيبات تعاونية إقليمية، مع استخدام وتقوية القدرات المحلية وإشراك المؤسسات والشبكات الدولية، وخاصة ما كان منها تحت رعاية اليونسكو/البرنامج الهيدرولوجي الدولي.

(جـ) الاضطلاع داخل المنطقة بأنشطة فعالة للتدريب وبناء القدرات على المستويين المؤسسي والمهني، وبأنشطة للتوعية موجهة إلى فئات شتى من المتلقين، بما في ذلك عامة الجمهور.

(د) النهوض بمستوى التعاون مع المؤسسات الدولية من أجل العمل على تقدم المعارف في مجال إدارة المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

٢ – تناط بالمعهد مهام:

(أ) تعزيز الدراسات العلمية لمسائل ومشكلات الأراضي القاحلة وشبه القاحلة فيما يتعلق بإدارة المياه في المنطقة.

(ب) إنشاء وتعزيز شبكات لتبادل المعلومات العلمية والتقنية والسياساتية بشأن مسائل المياه في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، فيما بين المؤسسات والأفراد في المنطقة وفي البلدان الأخرى.

(جـ) تصميم وتنسيق أنشطة تعاونية للبحوث والدراسات بشأن مسائل إدارة المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، مع الإفادة بصفة خاصة من القدرات العلمية والمهنية المقامة في المنطقة ومن شبكات بهد والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

(د) تنظيم أنشطة نقل المعارف والمعلومات فيما يتعلق بالموضوع، بما في ذلك الدورات التدريبية وحلقات التدارس أو العمل الدولية، والاضطلاع بأنشطة مناسبة للتوعية.

(هـ) تصميم برنامج قوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تعزيز أهداف المركز.

(و) توفير خدمات للنصح والمشورة التقنية داخل المنطقة وخارجها عند الاقتضاء.

(ز) إصدار مطبوعات تقنية وغير ذلك من المواد الإعلامية المتصلة بأنشطة المركز.

٣ – يعمل المركز على تحقيق الأهداف والمهام المذكورة أعلاه بالتنسيق الوثيق مع برامج المنظمة المتصلة بالمياه.

٤ – تعتمد قدرة المركز على الاضطلاع بالمهام المذكورة أعلاه على مدى تعبئة المساندات الدولية والإقليمية.

المادة الرابعة
مجلس الإدارة

١ – يدير المعهد مجلس إدارة يتألف من:

(أ) ممثل للحكومة؛

(ب) ممثل لكل دولة من الدول الأعضاء التي: (١) سبق لها أن أرسلت إلى المدير العام للمنظمة إخطاراً وفقاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة الثانية أعلاه و التي (٢) تقدم مساهمة ذات شأن إلى ميزانية التشغيل السنوية أو إلى تشغيل المركز، وتُقبل من ثم عضواً في مجلس الإدارة بقرار منه؛

(جـ) ممثل للمدير العام للمنظمة؛

(د) ممثل لأي منظمة دولية حكومية أو غير حكومية أخرى تقدم مساهمة ذات شأن لميزانية التشغيل السنوية أو لتشغيل المركز وتُقبل عضواً في مجلس الإدارة بقرار منه.

٢ – يتولى وزير الموارد المائية والري في جمهورية مصر العربية تعيين ممثل الحكومة أو يكون هو نفسه ممثلها، ويتولى بحكم منصبه رئاسة مجلس الإدارة.

٣ – يتمتع مجلس الإدارة بجميع السلطات اللازمة لتشغيل المركز وإدارته. وهو:

(أ) يعتمد خطة المركز وميزانيته السنويين؛ و

(ب) يدرس التقارير السنوية التي يقدمها إليه مدير المركز وفقاً للمادة السادسة أدناه؛ و

(جـ) يدرس ويعتمد الإجراءات الداخلية للمركز، بما في ذلك النظام المالي ونظام الموظفين، و

(د) يعتمد الهيكل التنظيمي للمركز وعدد الموظفين؛ و

(هـ) يعقد دورات استشارية خاصة يدعو إليها، بالإضافة إلى أعضائه، مدير المركز وممثلي البلدان والمنظمات الدولية المعنية الأخرى، وذلك للحصول على اقتراحات لدعم نطاق خدمات المركز وتنفيذ مشروعات وأنشطة ذات أهمية للمركز، ولتوسيع نطاق استراتيجية المركز وقدراته في مجال تعبئة الأموال.

٤ – يعقد مجلس الإدارة دورة عادية مرة في العام، ويعقد دورة استثنائية بناء على دعوة من الرئيس سواء بمبادرة منه أو من المدير العام للمنظمة أو بطلب من نصف أعضائه على الأقل.

٥ – يتولى مجلس الإدارة وضع نظامه الداخلي. ويتولى ممثل الحكومة وممثل المنظمة وضع الإجراءات الخاصة بالاجتماع الأول.

المادة الخامسة
الأمانة

١ – تتألف أمانة المركز من مدير وما يلزم من موظفين للاضطلاع بمهام المركز.

٢ – يتولى رئيس مجلس الإدارة، بالاتفاق مع المدير العام للمنظمة، تعيين مدير المركز.

٣ – يجوز أن ينضم إلى عضوية الأمانة:

(أ) الموظفون التابعون للمنظمة الذين قد يوضعون تحت تصرف المركز وفقاً للنظام المعمول به في المنظمة؛

(ب) أي شخص آخر يعيّنه المدير وفقاً للإجراءات التي يقررها مجلس الإدارة؛

موظفو الحكومة الذين قد يوضعون تحت تصرف المركز وفقاً للنظام المعمول به في الحكومة.

المادة السادسة
مهام المدير

يضطلع المدير بالمهام التالية:

(أ) إدارة أعمال المركز وفقاً للبرامج والتوجيهات التي يقررها مجلس الإدارة؛

(ب) اقتراح مشروعات الخطة والميزانية لعرضها على مجلس الإدارة؛

(جـ) إعداد جدول الأعمال المؤقت لدورات مجلس الإدارة وعرض جميع الاقتراحات التي يراها صالحة لإدارة المركز؛

(د) وضع تقارير عن أنشطة المركز وعرضها على مجلس الإدارة؛

(هـ) تمثيل المركز أمام المحاكم وفي جميع التصرفات القانونية التي يقتضيها نشاطه.

المادة السابعة
أحكام مالية

١ – تتألف موارد المركز من المخصصات التي يتلقاها من الحكومة ومن الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة أو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المذكورة في الفقرة الرابعة من هذا الاتفاق، وكذلك من الأجور التي يحصّلها نظير أداء خدمات.

٢ – يجوز للمركز أن يتلقى هبات ووصايا بموافقة مجلس الإدارة.

المادة الثامنة
مساهمة الحكومة

١ – تتحمل الحكومة تكاليف المرتبات والتعويضات التي تدفع لموظفي الأمانة، بما في ذلك المدير، وتوفر الموظفين اللازمين للمركز.

٢ – توفر الحكومة للمركز المكاتب والتجهيزات والتسهيلات اللازمة.

٣ – تتحمل الحكومة تكاليف الاتصال والمرافق والصيانة الخاصة بالمركز، بالإضافة إلى نفقات عقد دورات مجلس الإدارة واجتماعات الفريق الاستشاري.

٤ – تساهم الحكومة بأموال للاضطلاع بالدراسات والتدريب وأنشطة النشر، وتستكمل المساهمات من مصادر أخرى.

المادة التاسعة
المساهمة التقنية للمنظمة

١ – تقدم المشورة التقنية في وضع برامج المركز قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل.

٢ – يجوز لها، طبقاً للسياسات ذات الصلة التي يتبعها المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي، أن تعهد إلى المركز بتنفيذ أنشطة مائية متفق عليها وذات أهمية للمنطقة، وذلك في إطار ميزانياتها وبرامجها العادية، ولا سيما الأنشطة المناسبة لتعزيز المركز في فترة بدء العمل.

٣ – تشجع الهيئات المالية الدولية الحكومية وغير الحكومية والدول الأعضاء في المنظمة على أن تقدم إلى المركز المعونة المالية والتقنية وأن تقترح عليه مشروعات صالحة للتطبيق، وتسهل اتصالاته مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بمهامه.

٤ – تزود المركز بمطبوعات البرنامج الهيدرولوجي الدولي وغير ذلك من المواد، وتعمم المعلومات الخاصة بأنشطة المركز عن طريق موقع البرنامج على الشبكة العالمية والنشرات الإعلامية وغير ذلك من الآليات المتاحة لها.

٥ – تشارك عند الاقتضاء في الاجتماعات العلمية والفنية والتدريبية التي يعقدها المركز.

المادة العاشرة
أحكام ختامية

١ – يصبح هذا الاتفاق نافذاً بمجرد توقيع الطرفين عليه. ويظل سارياً حتى نهاية سنة ٢٠٠٧ ويجوز تجديده لفترة مماثلة بالاتفاق بين الحكومة والمنظمة.

٢ – يجوز تعديل هذا الاتفاق بالاتفاق بين الحكومة والمنظمة.

٣ – يحق لأي من الطرفين أن ينهي هذا الاتفاق بتقديم إشعار مكتوب إلى الطرف الآخر قبل تاريخ الإنهاء بستة شهور.

وإثباتاً لما تقدم أمضى الممثلان الموقعان أدناه والمستوفيان التفويض هذا الاتفاق المحرر من نسختين باللغة الإنجليزية.

الملحق ٣

اقتراح إنشاء مركز إقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة – مصر

مقدم إلى اليونسكو
من
وزارة الموارد المائية والري
بجمهورية مصر العربية

اقتراح إنشاء مركز إقليمي للتدريب ودراسات المياه في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة

تؤدي الموارد المائية دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي ضمان الأمن القومي. والمنطقة تعاني بلا شك من ندرة مواردها المائية. وترجع ندرة المياه بصفة أساسية إلى وجودها في البقاع القاحلة أو شبه القاحلة في الكرة الأرضية. وثمة عوامل أخرى مثل نمو السكان وقلة موارد المياه العذبة و/أو سوء توزيعها وانخفاض الوعي بأهمية إدارة شؤون المياه. ولكل هذه العوامل آثار خطيرة على الأمن الغذائي والتصحّر في أرجاء كثيرة من المنطقة.

وثمة نداءات من جميع أنحاء العالم ومن المنظمات المعنية تدعو إلى رفع مستوى برامج التدريب والدراسات الإقليمية والوطنية في مجال إدارة شؤون المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. ويعدّ إنشاء شبكة متكاملة للتعاون فيما بين بلدان المنطقة في هذا المجال أحد التحديات الرئيسية على المستويين الوطني والإقليمي.

أولاً – مركز التدريب الحالي التابع لوزارة الموارد المائية والري:

أولاً – (١) خلفية مركز التدريب الحالي

تعد مصر من البلدان الفريدة في العالم المعروفة باعتمادها غير العادي على مصدر وحيد للمياه هو نهر النيل. وتقوم وزارة الموارد المائية والري بتخطيط وتشغيل وإدارة ومراقبة وصون جميع شبكات الري والصرف في مصر.

وفي العقود الأخيرة أبرز التزايد السريع في حجم الطلب على المياه الأهمية الحيوية التي يتسم بها وضع خطة لإعداد برنامج قوي متكامل للتدريب وحملات توعية بشأن إدارة شؤون المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وقد اقتضى الأمر تنفيذ هذه الخطة على جميع المستويات؛ أي على مستوى التخطيط والدراسة والتنفيذ، الخ ..

وللتصدي لهذه القضايا الحيوية أنشئت عام ١٩٨٢ وحدة التدريب وتطوير القوى العاملة، وهي الهيئة التنظيمية التي خلفها مركز التدريب التابع لوزارة الموارد المائية والري. وفي عام ١٩٨٥ وسعت الوحدة نطاق خدماتها بمساعدة عنصر التطوير المهني في مشروع نُظم إدارة شؤون الري الذي تموله هيئة المعونة الأمريكية (USAID).

ومنذ ١١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤، وضعت سياسة جديدة لتطوير مركز التدريب وأنشئ المرفق الجديد الذي يعمل حالياً. ومركز التدريب مسؤول عن تنمية مهارات موظفي الوزارة بما يتفق مع السياسات الوطنية. وهو يقدم تدريباً متخصصاً لمساعدة نحو ٦ ٠٠٠ موظف مهني و ٨٠ ٠٠٠ موظف غير مهني يعملون في مجالات الري والصرف وغير ذلك من الأشغال العامة على رفع مستوى مهاراتهم ومعارفهم، وبالتالي على تحسين أدائهم. كما ينظم المركز دورات تدريبية وحلقات تدارس ومؤتمرات مع بلدان أخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتبين الأرقام عدد الدورات التدريبية التي نفذها المركز خلال السنوات التسع عشرة الماضية.

ويضطلع مركز التدريب الحالي، بفصوله الدراسية ومختبراته الحديثة وأبنيته السكنية ومكتبته ومختبره الحاسوبي ومختبره اللغوي وغير ذلك من المرافق، بتلبية احتياجات تدريب القوى العاملة في الوزارة. وهو يقدم في الوقت ذاته خدماته للقطاعين العام والخاص. وللمركز ثلاثة فروع صغيرة في الدلتا الوسطى ومصر الوسطى وصعيد مصر.

أولاً – (٢) مقر المركز

تحتل مباني المركز أكثر من ٠٠٠ ٢٤ م٢ في مدينة السادس من أكتوبر. وتعد هذه المدينة ذات المناخ الجاف الجميل إحدى المدن الجديدة المتميزة في مصر (تقع على مسافة ٣٠ كم غربي القاهرة) وتضم عدة أماكن للترفيه يمكن أن يرتادها المتدربون في أوقات فراغهم. كما أنها قريبة من الآثار التاريخية المصرية الكبرى، أي الأهرام وأبا الهول.

أما بالنسبة لترتيبات الإقامة والتموين فإن المركز يقدم في نفس المكان خدمات مناسبة رفيعة المستوى للمشاركين المقيمين. إذ يضم فندق المركز ٢٥٠ وحدة من الغرف المعدّة لشخص ولشخصين، مع دورة مياه خاصة. ويوجد مطعم كبير في الفندق وكافتيريا في المبنى الإداري.

يضاف إلى ذلك أن المركز يقدم عدة مرافق رياضية للمتدربين. فهناك ملاعب خاصة لكرة السلة وكرة القدم والتنس وتنس الطاولة وحمام بديع للسباحة.

أولاً – (٣) برامج المركز

يقدم المركز برامج تدريبية متخصصة في مجال الهيدرولوجيا والموارد المائية مع التركيز على الري والصرف والقضايا البيئية وكثير غيرها من الموضوعات ذات الصلة التي تهم المهنيين في مجال المياه. وتتألف الدورات الدراسية من محاضرات، ودراسات حالات وأنشطة عملية وزيارات ميدانية. وقد صنفت هذه البرامج بصفة رئيسية إلى ما يلي:

- برامج علمية وتقنية موجهة للمهندسين والتقنيين.
- دورات في الإدارة والتنظيم.
- دورات في الحاسوب واللغة الإنجليزية.
- دراسات ميدانية وبرامج للتدريب في الخارج.
- حلقات عمل ومؤتمرات واجتماعات علمية أخرى.

وتخصص لهذه البرامج خمسة أقسام رئيسية هي: قسم التخطيط وتصميم البرامج، وقسم تنفيذ البرامج، وقسم المختبرات والمجالات التجريبية، وقسم التقييم والمتابعة، وقسم الشؤون الإدارية والمالية، بالإضافة إلى المكتب التقني للنشر والإعلام.

أولاً – (٤) الوضع القانوني للمركز

المركز تابع منذ عام ١٩٨٢ إلى وزارة الموارد المائية والري. وهو هيئة حكومية ويخضع من ثم للوائح العمل الوطنية والحكومية.وتخضع إدارة المركز مباشرة لإشراف الوزارة. وتتولى اللجنة العليا للتدريب التي يرأسها الوزير استعراض وإقرار سياسات المركز وخططه المقبلة. وأعضاء هذه اللجنة هم وكلاء جميع هيئات وقطاعات الوزارة بالإضافة إلى مدير مركز التدريب.

أولاً – (٥) الوضع المالي للمركز

توفر دولة جمهورية مصر العربية التمويل اللازم لمواجهة تكاليف الموظفين وتكاليف تشغيل المركز وصيانته.

١ – تخصص الحكومة المصرية للمركز من خلال وزارة الموارد المائية والري، ميزانية سنوية تكفي لتغطية مرتبات موظفي المركز والتكاليف الأساسية اللازمة للتشغيل والصيانة (وذلك مثل الميزانية المخصصة لفترة ٢٠٠٠–٢٠٠١ = ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري).

٢ – بالإضافة إلى ذلك أصدر وزير الري مرسوماً وزارياً عام ١٩٩٥ خصص بمقتضاه لدعم المركز ٠,٥٪ من ميزانية الأشغال التعاقدية التي تنفذها الوزارة (ومثال ذلك الميزانية المخصصة لفترة ٢٠٠٠–٢٠٠١ = ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري).

٣ – الميزانية الواردة من مساهمات الوكالات المانحة الدولية والوطنية التي تطلب دورات دراسية محددة (وذلك مثل الميزانية المخصصة للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠١ = ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري).

أولاً – (٦) الاستثمارات والإنجازات

تبين الأرقام التالية أهم إنجازات المركز منذ إنشائه عام ١٩٨٢:

– عدد الدورات التدريبية للمصريين:	١ ١١٠
– عدد المتدربين المصريين (مهندسين وتقنيين وإداريين):	٢٥ ٠٠٠
– عدد الدورات التدريبية المنظمة لغير المصريين:	٨٣
– عدد المتدربين غير المصريين:	٥٠٠

الأموال المخصصة للمركز منذ إنشائه عام ١٩٨٢:

أموال أجنبية: المعونة الأمريكية (USAID): ١٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي
أموال محلية: ٥٤ ٠٠٠ ٠٠٠ (نحو ١٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي)

ثانياً – اقتراح إنشاء مركز إقليمي للتدريب ودراسات المياه بمصر

سوف تتمثل مهمة المركز الإقليمي المقترح للتدريب ودراسات المياه في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في تقديم برامج تدريبية متخصصة وتطبيقية تركز على الإدارة المتكاملة للموارد المائية وذلك عن طريق توسيع

مهام مركز التدريب الحالي وزيادة قدراته. وسوف تكون الدراسات المختلفة التي يقدمها المركز موجهة للمعنيين من المدراء الإداريين والمهنيين والمهندسين والتقنيين والموظفين في مصر وفي بلدان المنطقة العربية والافريقية.

ثانياً – (١) أهداف المركز

يسعى المركز إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- إنتاج وتقديم معلومات علمية وتقنية عن التدريب والدراسات في مجال قضايا المياه في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في المنطقة، وهي المعلومات التي تساعد على صياغة سياسات سليمة تفضي إلى تحقيق الإدارة المستديمة والمتكاملة للموارد المائية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي.
- القيام بأنشطة فعالة في المنطقة في مجال التدريب وبناء القدرات على الصعيدين المؤسسي والمهني، وبأنشطة للتوعية موجهة إلى فئات متنوعة من المتلقين بما في ذلك عامة الجمهور.
- تعزيز المهارات التطبيقية في مجال دراسات المياه، وإدارة شؤون المياه، والقضايا الاجتماعية–الاقتصادية والبيئية، من خلال إقامة ترتيبات تعاونية إقليمية؛ وتعزيز القدرات المحلية، وإشراك المؤسسات الإقليمية والدولية في إطار شبكة واحدة متكاملة.
- الجمع بين التعلّم والخبرة العالية في المجال الشبكي من أجل تدريب المهندسين والموظفين والمهنيين على الاضطلاع بالمسؤوليات الحالية وتحقيق الأهداف المستقبلية.
- توفير الموارد التعليمية اللازمة في مجال الإدارة والتدريب من أجل التعليم الذاتي للمهندسين والموظفين الخريجين.
- رفع مستوى المهارات العملية والتنفيذية والاتجاهات في حالة التقنيين أفراداً ومجموعات عن طريق إعداد وتنفيذ برامج تدريبية ميدانية تقنية.
- التركيز على زيادة التعاون فيما بين بلدان المنطقة وغيرها وكذلك على بناء القدرات على المستويين المؤسسي والمهني. ورفع مستوى أنشطة التوعية البيئية لفئات متنوعة من المتلقين بما في ذلك عامة الجمهور، وذلك لتحسين المعارف ومن ثم تحسين الإدارة المستديمة للموارد المائية.

ثانياً – (٢) مهام المركز

ترمي المهام الرئيسية للمركز إلى تحقيق التنسيق والتعاون والاتصال فيما بين الأطراف المعنية بدراسات المياه في المنطقة. ويمكن تلخيص هذه المهام على النحو التالي:

- تنظيم وتعزيز شبكة إقليمية لدراسات المياه بهدف تبادل القدرات العلمية والتقنية في مجال أساليب التعليم التفاعلية والخلاقة.

- تطوير برنامج قوي للخدمات الاستشارية وأنشطة نقل المعلومات، تستخدم فيه نتائج البحوث التطبيقية في مجال قضايا المياه لصالح بلدان المنطقة.

- إنشاء مكتبة إقليمية ووحدة إعلامية لدراسات المياه وبرامج التدريب ونشر المطبوعات المهنية والثقافية.

- تحويل المختبرات التقنية والحاسوبية إلى مختبرات حديثة مجهزة بمعدات رفيعة المستوى تمكّن المشاركين من تطبيق ما تعلموه تطبيقاً عملياً وتتيح بالتالي تعزيز وتوسيع قدراتهم على الوجه الأمثل.

- النهوض ببرامج تدريبية سنوية مفيدة ورفيعة المستوى (علمية وتقنية وعملية) لرفع مستوى دراية وقدرات القوى العاملة في جميع البلدان المستهدفة.

- النهوض بالدراسات العلمية الخاصة بقضايا المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمشكلات المتعلقة بإدارة شؤون المياه في المنطقة.

- تنمية وتنسيق البحوث التعاونية والأنشطة الدراسية في مجال إدارة شؤون المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، مع الاستفادة خاصة من القدرات العلمية والمهنية القائمة في المنطقة، ومن شبكات البرنامج الهيدرولوجي الدولي والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

- تنظيم أنشطة نقل المعارف والمعلومات في هذا الموضوع، بما في ذلك دورات تدريب أو ندوات أو حلقات عمل على الصعيد الدولي، والمشاركة في أنشطة التوعية المناسبة.

ثانياً – (٣) بنية المركز

ستقدم الحكومة المصرية دعماً قوياً لإنشاء المركز الإقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. والمركز المقترح هو عبارة عن هيئة للتنسيق والمشورة تستغل الطاقات المتوافرة في الجامعات (مثل جامعة القاهرة، وجامعة عين شمس، وجامعة الزقازيق وجامعة أسيوط، وغيرها) ومراكز البحوث (مثل المركز القومي لبحوث المياه ومعاهد البحوث الإثني عشر التابعة له، وأكاديمية العلوم، وما إلى ذلك) وسائر المنظمات الحكومية وغير الحكومية (مثل اللجنة الدولية للري والصرف (ICID) والبرنامج الهيدرولوجي الدولي والمعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية IHE و MGC، وغيرها) لتنفيذ أنشطتها وبرامجها. وسيكون المركز مسؤولاً عن دراسات المياه وخطط التدريب السنوية وسائر الاجتماعات العلمية الإقليمية.

وقد أنشأت الحكومة المصرية دورة تدريبية سنوية إقليمية في إطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد) تواصل العمل منذ عام ١٩٨٠ وتستضيف منذ عام ١٩٩٦ الأمانة التنسيقية لشبكة اليونسكو الإقليمية

لحماية المياه الجوفية. كما أعدت الحكومة المصرية خلال السنوات الأربع الماضية دورات تدريبية إقليمية عن هيدرولوجيا الرواسب الغرينية موجهة لبلدان حوض النيل العشرة تنفذ بالتعاون الوثيق مع المعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية في هولندا (IHE) ومع البرنامج الهيدرولوجي الدولي. وفي الوقت الحاضر يجري تحويل هذه الدورات إلى شبكة إقليمية تضم بلدان حوض النيل العشرة، وذلك بمشاركة مع المعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية وبالتنسيق الوثيق مع بهد. كما تستضيف مصر منذ عام ١٩٩٠ أنشطة التنسيق الشامل لمشروع (FRIEND/Nile) (وهو من مشروعات البرنامج الهيدرولوجي الدولي بمشاركة ثمانية من بلدان حوض النيل).

وأثناء الاجتماع المشترك بين وزراء الموارد المائية لحوض النيل والبلدان والوكالات المانحة الذي عُقد في جنيف في يونيو/حزيران ٢٠٠١، اختيرت مصر لاستضافة برنامج الرؤية المشتركة للتدريب والقدرات في حوض النيل الخاص ببلدان حوض النيل. وحدد تمويل الشريحة الأولى من هذا البرنامج بمبلغ ٢٥ مليون دولار. وقد تم بالفعل التعهد بتقديم هذا المبلغ أثناء الاجتماع المذكور. وسوف يتولى المركز الإقليمي المقترح، بما لديه من مرافق وخبرات، تنفيذ هذا البرنامج الهام والإشراف عليه.

ثانياً – (٣,١) مجلس إدارة المركز

سيتولى رئاسة مجلس إدارة المركز وزير الموارد المائية والري وتتكون عضويته من: ممثل اليونسكو، ومدير المركز وممثلي المنظمات المعنية. وستكون مهمتهم الإشراف على مجمل برامج المركز وأنشطته وتوفير المشورة والمساعدة بشأنها. وسيخول مجلس الإدارة كل السلطات اللازمة لتشغيل المركز وإدارته، وتسند إليه المهام الرئيسية التالية:

- استعراض وإقرار سياسات المركز القصيرة الأجل والطويلة الأجل؛
- الإشراف على إعداد البرنامج العام للمركز ومختلف أنشطته؛
- دعم المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ أنشطة المركز وبرامجه التدريبية في مجال المياه؛
- تقييم وإقرار التقارير والميزانية السنوية التي يقدمها مدير المركز؛
- دراسة وإقرار الإجراءات الداخلية للمركز بما فيها النظام المالي ونظام الموظفين؛
- الموافقة على الهيكل التنظيمي للمركز وعدد موظفيه؛
- عقد دورات استشارية خاصة يدعو إليها – بالإضافة إلى أعضائه أنفسهم – مدير المركز وممثلي البلدان والمنظمات الدولية المعنية الأخرى، وذلك للحصول على اقتراحات بشأن توسيع نطاق الخدمات التي يوفرها المركز والاضطلاع بمشروعات وأنشطة مهمة للمركز والتوسع في استراتيجية المركز وإمكانياته في مجال جمع الأموال. وسيجتمع هذا المجلس مرة في السنة على الأقل.

ثانياً – (٣,٢) أمانة المركز

تتألف الأمانة من مدير المركز والموظفين التقنيين والإداريين والماليين. وتتمثل مهمتها الرئيسية في صياغة البرامج التنفيذية للمركز وتحديد كافة تفاصيلها والعمل على تنفيذها.

ثانياً – (٣,٣) مدير المركز

يضطلع المدير التنفيذي للمركز بالمهام الرئيسية التالية:

- تنفيذ خطة عمل المركز بما يتفق مع البرامج والتوجهات التي يضعها مجلس الإدارة؛
- اقتراح خطة المركز وميزانيته وعرضهما على مجلس الإدارة لإقرارهما؛
- عرض أي اقتراحات قد يراها المدير مفيدة لإدارة المركز على مجلس الإدارة؛
- الإشراف على العمل اليومي التقني والإداري؛
- الموافقة على الوثائق المالية والإدارية.

ثالثاً – المجال المقترح للتعاون بين اليونسكو والمركز الإقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة – مصر

- سوف ينفذ المركز المقترح برامج إقليمية للتدريب والدراسة موجهة للمناطق القاحلة وشبه القاحلة في إطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد) التابع لليونسكو. ويقوم في الوقت الحاضر مركز التدريب التابع لوزارة الموارد المائية والري بتنفيذ أنشطة ذات صلة بالموضوع ٨ من بهد–٥. ومن المنتظر أن يشارك المركز الإقليمي في المستقبل بصورة أنشط في إدارة وتنظيم أكبر عدد من الدورات الإقليمية في إطار بهد–٦ بداية من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ حتى نهاية عام ٢٠٠٧.
- سيضع المركز الإقليمي خدماته تحت تصرف أي نشاط من أنشطة اليونسكو، وهي تشمل ولا تقتصر على تنظيم المؤتمرات وحلقات التدارس وحلقات العمل، وما إلى ذلك.
- ويُنتظر من اليونسكو أن تقوم بما يلي:
- تشجيع هيئات التمويل الدولية الحكومية وغير الحكومية، وكذلك الدول الأعضاء في اليونسكو، على جمع المساعدات المالية والتقنية واقتراح المشروعات المناسبة على المركز.
- تزويد المركز بمطبوعات بهد وغير ذلك من المواد المناسبة لحفظها في المكتبة التقنية للمركز.
- تيسير العلاقات بين المركز والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بإدارة شؤون المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.
- استخدام المركز لتنفيذ أنشطتها التقنية والتدريبية المناسبة كلما أمكن ذلك.

رابعاً – العلاقة بين أنشطة مركز مصر واستراتيجيات اليونسكو

تضع استراتيجية اليونسكو للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ قضايا المياه العذبة في مقدمة أولوياتها في إطار قطاع العلوم. والبرنامج الهيدرولوجي الدولي هو أحد برامج اليونسكو الخاصة في مجال المياه. ويمكن أن يضطلع المركز الإقليمي بدور فعال في تنفيذ الدورات التدريبية وحلقات العمل والبرامج والاجتماعات العلمية في إطار برنامج بهد وإدارة شؤون المياه.

خامساً – تأثير المركز على الصعيدين الإقليمي والدولي

ستساعد خطة العمل التفاعلية للمركز المقترح في تحسين ورفع مستوى مهارات الموارد البشرية العاملة في قطاع المياه على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن الممكن عن طريق المركز الإقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة مواصلة تعزيز الشراكات التعاونية مع المنظمات الدولية الأخرى. كما سيساعد توسيع نطاق خدمات المركز الحالي على مواجهة مشكلات ندرة المياه العذبة التي هي أحد التحديات الكبرى أمام العالم.

سادساً – تأثير رعاية اليونسكو للمركز على تعزيز أنشطة التدريب

تتمثل الفوائد المنتظرة من وضع المركز تحت رعاية اليونسكو في ما يلي:

- توفير بيئة دولية حقيقية للمركز بحيث يمكنه أن يقدم خدماته على الصعيد الإقليمي؛
- تحسين برامج التدريب التي يوفرها بفضل خبرة اليونسكو وشبكاتها؛
- الوفاء بمعايير التدريب التي تتطلبها اليونسكو؛
- سيحسن انتماء المركز إلى اليونسكو من جدواه وقد يساعد بالتالي على زيادة توافر المنح الدراسية المقدمة للمتدربين من البلدان النامية. وبذلك تشجع المؤسسات الدولية والإقليمية على تقديم رعايتها للمتدربين من مختلف بلدان المنطقة؛
- تعزيز التشارك والتعاون بين المركز وغيره من المراكز الدولية والإقليمية المشابهة مما يسمح له بمتابعة آخر تطورات التكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات المتصلة بالمياه؛
- توسيع نطاق عمل المركز وأنشطته التدريبية لكي تشمل المنطقة بكاملها وبلداناً أخرى.

سابعاً – الاحتياجات المالية

- ستواصل الحكومة المصرية تقديم الدعم المالي اللازم للمركز لتنفيذ البرنامج الوطني للتدريب ومواجهة تكاليف موظفي الأمانة.

- من الممكن أن ينظم في المركز لأنشطته، أي نشاط إقليمي و/أو دولي يموّل من البرنامج والميزانية العادية لليونسكو أو من برنامج المساهمة و/أو الموارد الخارجة عن الميزانية، وذلك في إطار الميزانية المخصصة لهذه الأنشطة.

- أما التكاليف الإضافية المتعلقة ببرامج إقليمية أو دولية ينفذها المركز بناء على طلب بلدان ومؤسسات أخرى، فمن المتوقع أن تتولى هذه الجهات تمويلها. وقد تنظر اليونسكو في مساعدة المركز على الحصول على تمويل لبعض المنح الدراسية من البلدان أو الوكالات المانحة.

الشكل ١

عدد دورات التدريب من سنة ١٩٨٢ حتى سنة ٢٠٠٠

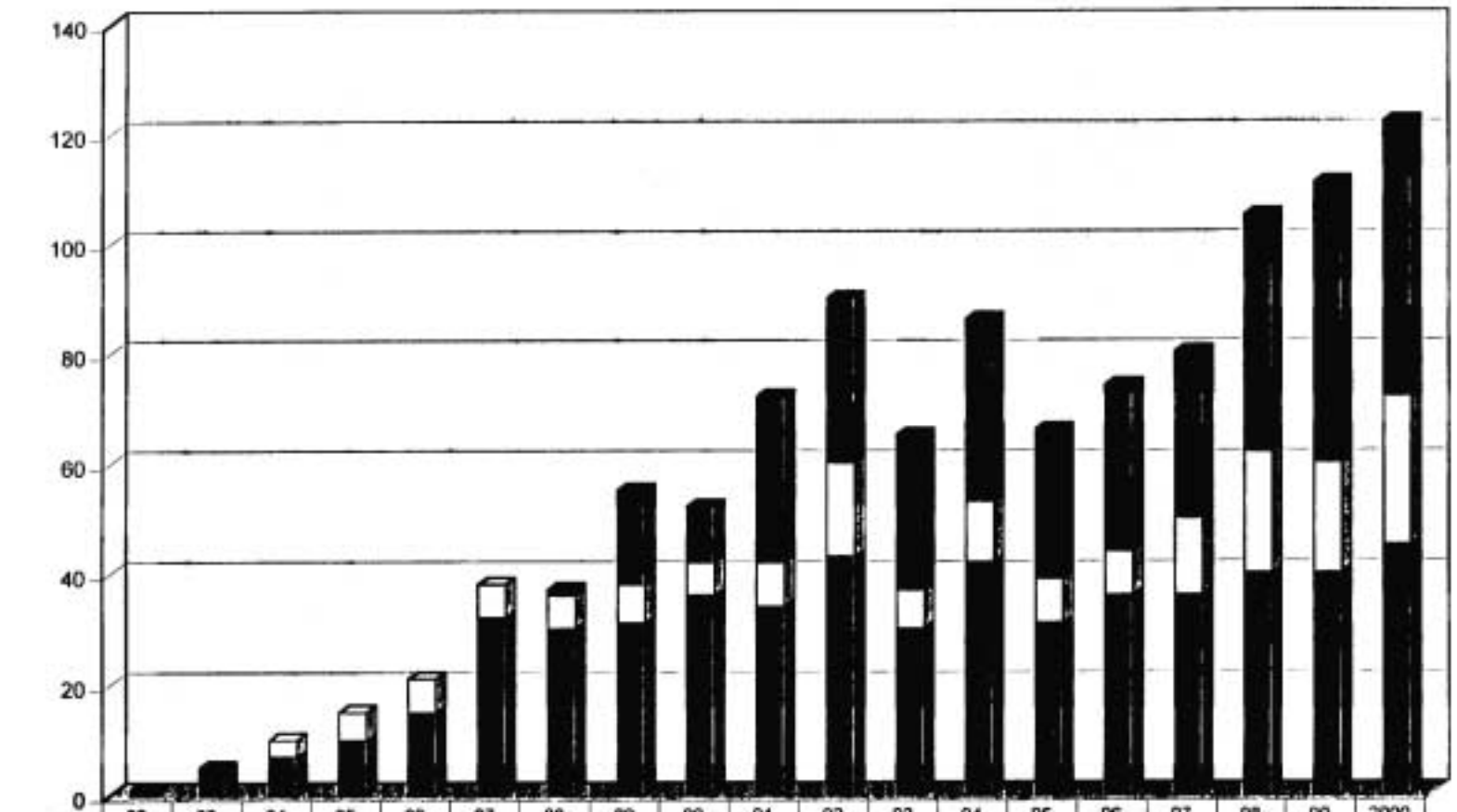

	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
E Lang.																3	9	12	10
Comp.							1	17	10	20	19	16	14	16	17	16	19	22	24
Adm.										10	11	12	19	11	13	11	15	17	16
Tech.			3	5	6	6	6	7	6	8	17	7	11	8	8	14	22	20	27
Eng.	1	5	7	10	15	32	30	31	36	34	43	30	42	31	36	36	40	40	45

ويرد في الشكل ٢ بيان الهيكل التنظيمي المقترح للمركز الإقليمي للتدريب ودراسات المياه في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

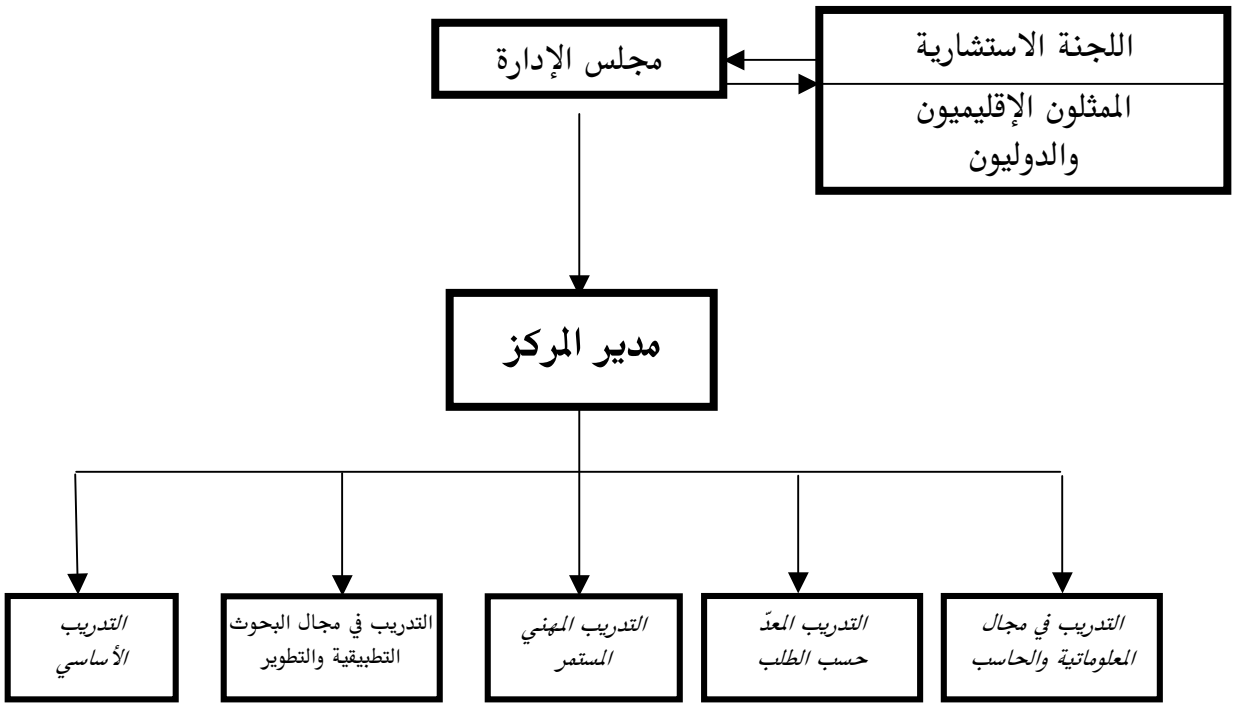

الهيكل التنظيمي للمركز
الشكل ٢